

تقرير رئيس مجلس الإدارة

يسرني نيابة عن مجلس الإدارة أن اقدم لكم التقرير السنوي الرابع والعشرون لنشاطات الشركة ونتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

الاقتصاد

مع دخولنا عام 2022 وسط انتعاش في أسعار النفط وتجاوز تطعيم ما يشكل 84% من الفئة المستهدفة من السكان وتدشين برنامج الجرعة المنشطة ، فإن السلطنة تتطلع لتحقيق أهداف خطة التنمية العاشرة (2021-2025). تتوقع السلطنة تحقيق عجز بمقدار 1.5 مليار ريال في موازنة 2022، منخفضة بنسبة 32% تراكمياً وذلك نتيجة تسارع نمو الإيرادات وانخفاض في المصروفات. ويأتي هذا الارتفاع في الإيرادات نتيجة زيادة أسعار النفط ومعدلات الانتاج تماشياً مع اتفاقية اوبيك بلس .

وفقاً لتوقعات IMF المتوسطة المدى فإن الاقتصاد العالمي يسجل نمو بمقدار 3.3% بينما يتوقع تسجيل السلطنة لنمو بمقدار 2.5% في العام 2021 و3% متوسط نمو على المدى المتوسط. كما قامت وكالات التصنيف الثلاثة بتحسن الرؤية المستقبلية للسلطنة. ويتوقع ان تسجل السلطنة استقرار في الأوضاع الاقتصادية وانخفاض نسبة معدل الدين العام إلى الناتج المحلي .

النتائج المالية

في العام 2021 حققت الشركة أرباح تشغيلية بمبلغ 10.98 مليون ريال بالمقارنة مع 10.16 مليون ريال في العام الماضي . كما بلغت الأرباح قبل المخصصات للعام 6.514 مليون ريال بالمقارنة مع 6.115 من العام الماضي. حققت الشركة أرباح صافية بعد الضرائب بلغت 2.563 مليون ريال بالمقارنة مع 1.449 مليون ريال العام الماضي وبلغ صافي أصول مستحقات الأقساط 105.6 مليون بنهاية ديسمبر 2021.

قامت الشركة بتخصيص مبلغ 3.498 مليون ريال لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعه خلال العام 2021م . تبلغ تغطية الاصول المتعثرة بما في ذلك الاحتياطي المحدد للأصول غير العاملة 373.8% وتستمر الشركة بالحفاظ على مركزها الأول في مستوى تغطية القروض المتعثرة على مستوى القطاع.

اتبعت الشركة سياسة متحفظة في زيادة أعمالها حيث تم التركيز على الأصول ذات الجودة العالية والابقاء على معدل الديون المتعثرة تحت السيطرة . و نحن على ثقة تامه بأن هذا الاسلوب سيسمح للشركة تحقيق نمو متناسق عند ظهور الفرص وعدم الانشغال بمعالجة الأصول المتعثرة.

توزيع الأرباح

تود الشركة المحافظة على استمرارية سياسة توزيع الأرباح التي انتهجتها منذ البداية. وفي هذا السياق فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بمعدل 12% للعام 2021 بعد التقيد بتعليمات البنك المركزي العماني تتكون من 7% نقداً و5% سندات مجانية غير مضمونه مستردة غير قابلة للتحويل إلى أسهم قيمتها 100 بيسة للسند تدفع من الأرباح المجمعة (خاضعه لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العادية السنوية ) تسترد بعد 60 شهر محافظة بذلك على سجل التوزيعات بدون إنقطاع حيث يبلغ إجمالي التوزيعات للمساهمين منذ بدايتها بنسبة 466.33% السندات المجانية غير المضمونة وغير ملزمة التحول ستدفع من الأرباح المحتجزة للشركة .

تعزيز رأس المال

بلغ رأس المال للشركة 29.193.517 ريال. حققت الشركة معدل رأس مال قوى ونسبة كفاية رأس المال تبلغ 35.77% . سيتم تحويل السندات المجانية القابلة للتحويل إلى أسهم في 2022. مما سيؤدي إلى تعزيز رأس المال بشكل أكبر.

التحديات

الشغل الأكبر هو جائحة كوفيد 19 ، الذي تسبب في فوضى في جميع أنحاء العالم ولم يتم بعد قياس تراجع الفيروس بعد حملات التطعيم . وفقاً لتوجيهات اللجنة العليا لمكافحة كوفيد 19 ووفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني ، قامت الشركة بمعالجة الطلبات الواردة من المقترضين المتضررين من فيروس كورونا لتأخير الأقساط مما أحدث تأثيراً على التدفقات النقدية للشركة.

قد تؤدي حالات التأخير المتوقعة في السداد بسبب انخفاض التدفق النقدي على مستوى المقترض من الأفراد والشركات وتصفية شركات المقاولات الكبرى إلى تقليل الهوامش الصافية وتؤدي إلى تخفيف تغطية NPA .

تتمتع الشركة بوفرة عالية في السيولة في شكل ودائع لدى البنوك التجارية المحلية والشركة واثقة من تجاوز هذه الأزمة

ومع ذلك فقد أثرت الأزمة الحالية على حجم الأعمال والإيرادات.

المسؤولية الاجتماعية

تستمر الشركة في مساهمتها في دعم المجتمع كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية .وخلال السنة قامت الشركة بالمشاركة في دعم احتفالات العيد الوطني ورعاية عدة أنشطة رياضية وثقافية.

التوقعات

نتوقع ان تكون السنة القادمة مليئة بالتحديات و الشركة مطلعة على الظروف الاقتصادية الحالية وقد بدأت بإتخاذ إجراءات ملائمة للحد من تأثير هذه الظروف .ان الشركة قادرة على تجاوز هذه الظروف ومتفائلة بتحقيق نتائج مرضية في 2021.

تتمتع الشركة بأساس مالي قوي يتمثل في صافي الأصول المرتفع، محفظة مدينو الأقساط ذات جودة عالية، أقل معدل من الأقساط المتعثرة ومعدل جيد للتغطية . وبناء عليه فإن لدى الشركة القدرة على الاستمرار في التنافس وتحقيق نتائج مرضية في السنوات القادمة.

نؤكد للمساهمين كما هو مذكور في تقرير تنظيم و إدارة الشركة وتقرير مناقشة الإدارة وتحليلاتها للرئيس التنفيذي، بأن الشركة لديها أنظمة رقابه داخلية فاعلة ونظام إداري قوي في كل الاقسام يمكنها من الاستمرار في أداء أعمالها. كما أن مجلس الإدارة على دراية تامة بمسؤوليته للقيام بإعداد البيانات المالية على أساس عادل وفقاً لمعيار IFRS ومتطلبات قانون الشركات التجارية الصادر في 1974، ومتطلبات الهيئة العامة لسوق المال.

تقييم أعضاء مجلس الإدارة

تماشياً مع المتطلبات التشريعية، قامت الشركة بإجراء تقييم لأعضاء المجلس للعام 2018 يغطي فترة العضوية المتبقية للمجلس عن طريق استشاري مستقل ، كرو ماك والغزالي حيث كانت نتيجة التقييم للأعضاء مقبولة. وحيث أنه تم انتخاب مجلس جديد في 2021 فقد تم الحصول على عروض تقييم المجلس ستعرض على الجمعية العامة للموافقة.

شكرو عرفان

في الختام أتشرف بتقديم أصدق آيات الشكر والعرفان للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه – لقيادته الحكيمه لخطى التقدم والإزدهار لهذا البلد.

كما نوجه شكرنا إلى الجهات الرقابية ، البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال والى البنوك والمؤسسات المتعاملة معاً وكل مساهمي الشركة.

واخيراً اوجه شكري إلى إدارة الشركة وموظفيها على ولاءهم وتفانيهم في عملهم.

خالد بن سعيد الوهيبي

رئيس مجلس الإدارة

